الإشْتِراكُ اللفْظِيُّ
فِي المُصْطلحِ النَّحْوِيِّ
(الإسمُ، الفعلُ، الحَرفُ) أنمُوْذَجًا

Phonetic Mutuality
in the Syntactic Term
Noun, Verb and Preposition
as a Nonpareil

م. د. حُسَين عَلِيُّ حُسَين الفَيْلِيُّ

جامعة بابل

الكليّة التربويّة المفتوحة

قسم اللغة العربية

Lecturar. Dr. Hussein Ali Hussein

Department of Arabic

Open Educational College

University of Babil

ملخص البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، و الصلاةُ و السلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، حبيبِ إله العالمين أبي القاسم محمد المصطفى، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أمّا بعدُ...

فإنَّ ظاهرةَ تعدد دلالات المصطلح الواحد من الظواهر المصطلحية الشائعة في لغتنا، ولو أنَّنا تصفحنا كتاباً أيَّ كتابٍ مِنْ كتبِ النحو والصرفِ واللغةِ، لوجدنا بينَ دفّتيه مصطلحات تكاثرت عليها المعاني، بل لوجدنا لبعض المعاني دلالات على مصطلحات أخرى وهو مايسمى عند القدماء بالاشتراك اللفظي.

وقد ذهب عدد من الباحثين المحدثين إلى أنّ اشتراك الدلالات وتعددها للمصطلح الواحد يسبب نوعاً من الغموض والخلط واضطراب السامع أو المتلقي في تحديد المفهوم المقصود، بل ذهب الظنّ ببعض الباحثين إلى أنّ ظاهرة الاشتراك هي عيب من عيوب المصطلح ينبغي التخلّص منها.

ولأنَّ العربية من اللغات التي برزت فيها هذه الظاهرة فقد كان ذلك حافزاً لنا على البحث فيها وكشف النقاب عن حقيقتها، فتبيّن لنا أنّ تعدد دلالات المصطلح الواحد (الاشتراك اللفظي) ليس عيباً بل هو مظهرٌ يعكس ثراءً على المستوى الدلاليّ للألفاظ العربيّة التي تمثّل تلك المصطلحات، فاللفظ الواحد يحملُ معاني متباينةً ويرتبط ذلك بقضايا سياقية نسيها أو أهملها المنكرون لهذه الظاهرة .

وقد آثرت أن أكتفي بالحديث عن الاشتراك في مصطلحات (الاسم والفعل والحرف) بوصفها حقائق ثابتة في النحو العربيّ، ولا يحتمل البحث لكلّ المصطلحات التي وقع فيها الاشتراك، ونأمل أن تتهيأ الفرصة لدراستها استكمالاً لجوانب البحث كلها.

وقد انتظم البحث على ثلاثة محاور يسبقها تمهيد، وهي على النحو الآتي: التمهيد وكان توضيحاً لمفهوم الاشتراك اللفظي، أمّا المحور الأوّل فقد اختصّ بمصطلح (الاسم)، وجاء المحور الثاني مختصاً بمصطلح (الفعل)، وخُتِم البحث بمصطلح (الحرف) وهو المحور الثالث، وتلت تلك المحاور الثلاثة النتائج لتشير إلى ماتوصّل إليه البحث. ثم جاءت روافد البحث التي استُقيت منها أفكاره.

وآخر الدعاء أن الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على محمّدٍ وآله الطاهرين.

ABSTRACT

The diversity of the shades of meanings for a term comes as tacit in our language; if we do review certain sources in Arabic, it is to find such a fact. Certain modern researcher claim that such diversity in meanings could lead to ambiguity and obfuscation. The study runs into three axes with introduction reviewing the definitions of the concept; the first axis manipulates the noun, the second doers the verb, the third does the preposition, finally it concludes with the findings.

... التمهيد ...

مفهوم الاشتراك اللفظي في المصطلح النحوي

تعني هذه الظاهرة وجود لفظ يحتمل معنيين مختلفين أو أكثر، وهو مايسمى بالاشتراك اللفظي، وعلاقة الاشتراك هذه من علاقات التعدد المعنوي، إذ هي ظاهرة بارزة في اللغة العربية والاسم المشترك هو الاسم الذي «تشترك فيه معان كثيرة»[١].

ويُعد سيبويه (ت١٨٠هـ) أول من ذكر هذه الظاهرة وإنْ لم يسمّها، قائلاً: «اتفاقُ اللفظين والمعنى مختلف، قولك: وَجدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجَدتُ إذا أردتَ وجدان الضّالَّة»[٢]. وتابعه ابنُ فارس (ت٣٩٥ هـ) ذاكراً: «أنْ تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر»[٣]. وقال في موضع آخر: «تسمية الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد نحو عين الماء، عين المال، وعين السحاب»[٤].

وقد حده أهل الأصول بقولهم: «اللّفظُ الواحدُ الدالُ على معنيينِ مختلفينِ فأكثر دلالةً على السواء عند أهل تلك اللّغة»[٥].

وقد أنكر ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) هذه الظاهرة، عامداً إلى تأويل الألفاظ المشتركة بحجة أنَّ «اللغةَ موضوعةٌ للإبانةِ عن المعاني، فلو جازَ وضع لفظ واحد للدلالةِ على معنيينِ مختلفين أو أحدهما ضد الآخر لما كان في ذلك إبانة، بل كان تعمية وتغطية، ولكنْ قد يجاء بالشيء النادر من هذا لعللٍ، كما يجيءُ (فعل وأفعل)، فيتوهم من لا يعرف العلل أنَّهما لمعنيين مختلفين، وإن اتفق اللفظان، فالسماعُ في ذلك

صحيح عن العرب، والتأويل عليهم خطأ، وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين أو لحذف واختصار وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان وخفي سبب ذلك على السامع، فتأول فيه الخطأ»[٦].

وتابع الدكتور إبراهيم أنيس رأي ابن درستويه واستحسن مذهبه تجاه المشترك اللفظي، فالمشترك الحقيقي لا يكون إلاّ عندما يختلف المعنيان بصورة لا يستطاع منها إيجاد أو لمح أي صلة بينهما، قائلاً: «وقد كان ابن درستويه محقاً حين أنكر معظم تلك الألفاظ التي عدت من المشترك واعتبرها من المجاز... لانَّ المشترك اللفظي الحقيقي، إنما يكون حين لانلمح أي صلةٍ بين المعنيين، كأن يقال لنا مثلاً إنَّ الأرض هي الكرةُ لأرضية، وهي أيضاً الزكامُ، وكأن يقالُ لنا أنَّ الخالَ هو أخو الأم، وهو الشامةُ في الوجهِ»[٧].

ومهما يكن من أمر فالذي يهمنا من هذه الظاهرة علاقتها بالمصطلح عامة والمصطلح النحوي خاصة، إذ وجدنا أنّ النحويّين استثمروا هذه الظاهرة اللغوية لوضع بعض مصطلحاتهم، فلبعض الألفاظ طاقةٌ اصطلاحية للتعبيرِ عن دلالاتٍ متعددةٍ في مجالاتٍ مختلفةٍ أو على أبواب كثيرة، وعلى سبيل المثال لا الحصر إنَّ مصطلحَ (المفرد) له معنى أول وهو ما يقابل (الجمع) في باب الإفراد والتثنية والجمع، وله معنى ثانٍ في باب النداء الذي يدلُّ على المنادى غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، وثالث في بابِ الجملةِ، فالمفرد يقصد به غير جملة و لاشبه جملة، ولا تتصارع هذه الكلمات لتخصص كل منها في باب من أبواب النحو.

وعلى الرغمِ من وضوحِ هذه الظاهرة وأنَّ معظمَ العلماء القدامى لم يستنكروها، ولم ينفروا منها؛ لأنَّها من خصائص لغتهم الحالّة في أعماقهم، أقول على الرغم من ذلك فقد ذهب عددٌ من الباحثين إلى أنّ تعدد دلالات المصطلح الواحد يسبّب نوعا

من الغموضِ والاختلاطِ وتناقضٍ وفوضى... منهم محمد إبراهيم عبادة يقول: «جاء بعض المصطلحات غامضاً أو غير دقيق وقد يحملُ المصطلحُ الواحدُ أكثر من دلالة، فيدخل في نطاق مايعرف بالمشتركِ اللفظي وهذا معيبٌ»[٨]. وكررَ الدكتور علي توفيق الحمد هذا الكلام ذاهباً إلى: «أنَّ استخدامَ المصطلح في باب الاشتراك... يسببُ الخلطَ، واضطرابَ السامعِ أو المتلقي في تحديدِ المفهومِ المقصودِ، وهو عيبٌ من عيوبِ المصطلحِ ينبغي التخلص منه»[٩]. وذهبَ الدكتور سعيد جاسم الزبيدي إلى أنّ هذا الاشتراك يسببُ إشكالاً يقول: «واجهت الدارسينَ والباحثينَ مصطلحاتٌ ترددت في أكثر من بابٍ نحوي بلفظ واحدٍ مما يسبب إشكالاً وإرباكاً»[١٠].

الذي نراه أنَّ الباحثين الكرام الذين قالوا بغموض المصطلح في باب الاشتراك غاب عنهم عدة أمور: منها أنَّ كثيراً من كلمات المشترك اللفظي عاشت جنباً إلى جنب عدة قرون في اللغة الواحدة، دون أن يسبب ذلك غموضاً، كما مثلنا، ثم إنَّ ظاهرة الاشتراك اللفظي مظهرٌ يعكسُ ثراءً على المستوى الدلالي، والأهم من ذلك أنَّ الباحثينَ نسوا أو أهملوا السياقَ في تحديدِ دلالةِالمشتركِ تحديداً يكشفُ اللبسَ ويمنعُ الغموضَ، يقول أولمان: «إذا تصادفَ أن اتفقت كلمتانِأو أكثر في أصواتها اتفاقاً تماماً، فانَّ مثلَ هذه الكلمات لايكون لها معنى البتة دونَ السياقِ الذي تقعُ فيه»[١١].

وبعد... فقد جاءَ هذا البحثُ للتنبيهِ على ظاهرةِ الاشتراكِ في المصطلح النحوي، والاستدلالِ على وجودِها فيه، وتبين أنَّ ثمةَ أحكاماً سيقت سابقاً يمكن أن تُردَ أو تكون بها حاجة إلى إنضاجٍ وصقلٍ.

وسيتناول البحثُ مصطلحات أقسام الكلمة: (الاسم والفعل والحرف)، بوصفها حقائق ثابتة في النحو العربيّ:

المحور الأول

الاشتراك اللفظي في مصطلح الاسم

الاسم لغةً: مشتقٌ من (وَسَمَ) وهو الأثر[١٢]، وقِيلَ من (سَمَوَ) وهو الارتفاعُ والعلو[١٣]. أمّا في الاصطلاح: فيطلقُ الاسمُ على الكلمةِ التي تدلُ على معنيفي نفسها من غيرِ اقترانها بزمنٍ[١٤]. ويرجعُ تاريخُ استعمال مصطلح (الاسم) إلى أقدمِ وثيقةٍ تذكرُ تقسيم الكلام العربي التي أَوردها الزجاجيّ (ت٣٣٧هـ) عند حديثهِ عن نشأة النحو العربيّ، إذ ذكرحديث أميرِ المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام (ت٤٠هـ) أَنَّهُ قال: ((**الكلام كلُّه اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، فالاسمُ ما أنبأ عن المسمى**))[١٥]، وإذا أمكننا الأخذ بمضمونِ تلكَ الرواية نجد أنَّ هذا المصطلح يضربُ بجذورهِ إلى القَرن الأولِ الهجري.

ومصطلحُ الاسم ذو دلالةٍ عامةٍ تخصصُ بحسبِ مجالِ دراستهِ في مستوياتِ اللغةِ، فهو في النحو يدخلُ في تركيبِ الجملةِ، وفي الصرفِ يدخلُ في الاشتقاقِ وعدمهِ... وهلُّمَ جرا. وينماز هذا المصطلحُ بدلالتهِ على كثيرٍ مِنَ المفاهيم تقع بمجملها تحت مصطلح الاسم، ويكون التفريقُ بينها بحسب ماتختص به، بعد أنْ تضاف إلى مصطلحٍ آخر، ويتضحُ الأمر أكثر إذا ذُكِر مصطلحُ الاسم الموصول، واسمُ الإشارة، واسمُ الزمان، واسمُ الفعل... وغيرها.

فإذا كانَ مصطلحُ الاسم ذا دلالةٍ عامةٍ من جهةِ إطلاقه على المسمى به، فهو ذو دلالةٍ خاصةٍ إذا أُضيف إلى كلمةٍ أخرى، لذا من غير المستحبّ –عند بعضهم–

أنْ يُطلق مثلاً مصطلحُ (الاسم) وهم يريدون اسمَ الفاعل أو المصدر أو الضمير، وليس أدلُّ على تعدد مصطلح (الاسم) من النظر إلى ما وضع له من تعريفات، فأبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ذكر له أكثر من خمسة تعريفات، قال: «اختلفت عباراتُ النحويين في حدِ الاسم... فقال بعضهم: الاسمُ ما استحق الإعراب في أولِ وضعهِ، وقال آخرون: ما استحق التنوين في أول وضعه»، وقال آخرون: «حد الاسم ما سُمي بمسماه فأوضحه وكشفَ معناه، وقال آخرون: الاسمُ كلُ لفظٍ دلَّ على معنى في نفسهِ، ولم يدل على زمانِ ذلك المعنى»[١٦].

وإذا كانَ المشتركُ يعني دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى؛ فإنَّ مصطلحَ الاسم فيه تلك الدلالة فهو يدلُ على الضميرِ والمصدرِ واسمِ الفاعل والصفة... وغير ذلك مما سنعرضه بعد حين، لذا نرى الخليلَ (ت١٧٥هـ) يطلقُ مصطلحَ (الاسم) على معانٍ قائمة بذاتها أو بغيرِ ذاتها وهي جميعاً غير مقترنة بأحد الأزمنة، ولكنَّه افتقر إلى وضع مفاهيم نظرية[١٧]، وأطلقَ سيبويه مصطلح (الاسم) وأراد به ما عدته العرب علامة يسمى بها الشيء، وأراد به ماسمي به حيوان أو نبات أو إنسان أو جماد أو غيرها، قال: «فالاسمُ رجلٌ وفرسٌ وحائطٌ»[١٨]، وهناك من يرى أنَّ إحاطةَ الخليل بأحوال الاسم وشمولِ أقواله فيه هو الذي جعلَ سيبويه لا يضعُ له حداً[١٩]. أو لأنَّ الاسمَ دالةٌ ثابتةٌ على الأشياء، ويكون لها مطابقٌ في الخارج، فلم يحتجْ إلى حده ومثل له فقط[٢٠].

وفضلاً عمّا مر فقد ورد الاشتراك اللفظي في مصطلح (الاسم) وتعددت معانيه، إذ أطلقه النحويون وأرادوا به قسيم الفعل والحرف[٢١]؛ وأطلقه الخليلُ، وأراد به الخبرَ، قال: «الفَوْقُ نقيضُ التحتِ، وهو صفة واسمٌ، فإن جعلته صفة نصبته، فقلت (تحت عبدالله) و(فَوْقَ زيد) نصبت،لأنه صفةٌ، وإنْ صيّرته اسماً

رفعتَه، فقلتَ: (فَوْقُه رأسه) صارَ رفعاً هاهنا، لأنه هو الرأس نفسه، رفعت كل واحدٍ منهما بصاحبه»[٢٢]، وتعددت دلالات مصطلح الاسم عند الخليل أيضاً فأطلقه وأراد به المصدر، قال: «والسَحْقُ: البُعد، ولغة أهل الحجاز بُعْدٌ لهُ وسُحْقٌ، يجعلونه اسماً، والنَّصْبُ على الدُعاء عليه، أي: أبعَدَهُ اللهُ وأسحَقَهُ»[٢٣].

وتعددت دلالات مصطلح (الاسم) عند سيبويه فقد أطلقه وأراد به (اسم الفعل) وأورد عليه قول الشاعر: ((تراكِها من إبلٍ تراكِها)) فهذا اسمٌ لقوله لهُ: اتُركْها، وقال الشاعر: ((مَناعِها مِنْ إبل مَناعِها)) وهذا اسمٌ لقوله لهُ: امنعها[٢٤].

وسُوغ هذا الاشتراك بأنَّ هذه التراكيب ليست بأفعال وإنما هي أسماء للفعل من ذلك (هَلُمَّ) في لغة أهل الحجاز لأنهم يقولون (هَلُمَّ) للواحد وللاثنين والجماعة بلفظ واحد[٢٥]؛ فهي مع تأديتها معنى الفعل تخالفه في الصيغة، لذا لاعيب في هذا الاشتراك ولا إشكال فيه لأنَّ السياق كفيلٌ برفعِ الالتباس.

وأطلق سيبويه في بعض كلامه على (إنَّ وأنَّ) مصطلح الاسم، يقول: «أمّا أنَّ فهي اسمٌ وماعملت فيه صلة لها، كما أنَّ الفعل صلة (لانْ) الخفيفة وتكون أن اسماً»[٢٦] وهذا واضحٌ من كلامه إذ يقول: «وتقول: بلغني أنك منطلقٌ، فإنَّكَ في موضعِ اسم مرفوع، كأنَّكَ قلت: بَلغني ذاك»[٢٧]. فظاهر النص يوحي أنَّ مصطلح (الاسم) التبس بغيره غير أنَّ السياق ينبئ بأنَّ سيبويه لا يريد بالاسم (كزيد وعمرو) بل المراد أنَّ الحرفين وصلتيهما يشغلان في الجملة موقع الاسم. ومن دلالات مصطلح (الاسم) عند سيبويه أيضاً إطلاقه هذا المصطلح على (اسم الفاعل)، يقول: «فأما فَعل يفعل ومصدره، فقتل يقتل قتلاً والاسم قاتِلٌ»[٢٨]، ونحا الفراء (ت٢٠٧هـ) منحى سيبويه في إطلاق مصطلح الاسم على اسم الفاعل، فقد أطلقه عليه إذا كان غير عامل، قال: «تقول أخوك آخذُ حقِّه، ويصح أن تقول: آخذٌ

حقَّه عن قليل، ألا ترى أنَّك لا تقول: هذا قاتلٌ حمزةً مبغضاً، لانَّ معناه ماضٍ فقبح التنوين لأنه اسمٌ»[٢٩]. والذي يبدو أنَّ سبب إطلاق مصطلح الاسم على مصطلح اسم الفاعل وذلك بلحاظ اسميّته واتكالاً على ما يضرب من الأمثلة التي توضح مراده من تلك الأسماء وهو ماكان منها بوزن (فاعل) وفضلاً عن ذلك فقد تعددت دلالات مصطلح (الاسم) عند الفراء فقد أطلقه وأراد به أدوات الشرط[٣٠]، والاسم الموصول[٣١]، والضمير[٣٢]، واخترت ماجاء بمعنى المخصوص بالمدح والذم قال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَدارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ * جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها﴾[٣٣]، «ترفع الجنات، لأنه اسم لنعم كما تقول: نعم الدارُ دار»[٣٤]. واشترك مصطلح الاسم وتعددت دلالته عند المبرد (ت٢٨٥هـ)، فهو يطلقه من ضمن مايطلقه على اسم المصدر يقول: «فلانٌ كثيرُ الحداء ممدودة، كما تقول: كثيرُ الغناء عنك، ممدودة، هذا المصدر، فإذا أردتَ الاسمَ الذي هو خلاف الفقر قلت: الغِنى بكسر أوله وقصرت»[٣٥]، والذي يسوغ هذا الاشتراك أنَّ (اسم المصدر) ليس مصدراً بل هو (اسم) يراد به مايراد بالمصدر، يقول ركن الدين الاسترابادي (٧١٥ هـ): «اعلم أنَّ العطاءَ، والكلامَ، والبنيانَ، والطمأنينةَ، والقُشَعْريرة، والسلامَ، والثبات، والغارة، ونحوها أسماء يراد بهامايراد بالمصادر وتستعمل موضعها وليست بمصادر))[٣٦].

واشترك مصطلح الاسم وتعددت دلالته عند ابن الأنباري (ت٣٢٧هـ) فقد أطلقه وهو يريد المبتدأ[٣٧]، وأطلقه وهو يريد المصدر، قال في شرحه معنى (أبَّ) في قول الشاعر:

صُرِمْتُ ولَمْ أصْرِمْكُمُ وكَصـــــارِمٍ أخاً قَدْ طَوى كَشْحاً وأبَّ لِيَذْهَبا[٣٨]

«معنى أبَّ: تهيأ وتشمر والاسم الأبابة»[٣٩] فهو يذكر (الاسم) ويقصد المصدر مع أنه فرق بين الاسم والمصدر في مصنف آخر، يقول: «يقال: هو فَصُّ الخاتم، وفِصُّ الخاتم،بالفتح والكسر... فالفَصّ المصدر والفِصّ الاسم»[٤٠].

وتعددت دلالات مصطلح الاسم عند ابن جني (ت٣٩٢هـ)، فقد أطلقه وهو يريد الاسم الموصول[٤١]، وأطلقه أيضاًوهو يريد اسم العلم، قال فيه: «اعلم أنَّ الترخيم حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النداء تخفيفاً، وهو في الكلام على ضربين أحدهما أن تحذف آخر الاسم...»[٤٢].

المحور الثاني

الاشتراك اللفظي في مصطلح الفعل

يقترب في هذا المصطلح المعنى اللغوي من المعنى الاصطلاحي، فالفعل في اللغة: هو «كناية عن كل عملٍ،متعد أو غير متعد»[٤٣]، أما في الاصطلاح فيدل لفظ الفعل على مايدلُّ عليه في اللغة وهو العمل أو الحدث، مع زيادة اقتران بزمن معيّن بحسب صيغته،إذ هو بصيغة (فَعَلَ) يدل على الماضي وبصيغة (يَفعَلُ) يدل على الحاضر أو المستقبل، وبصيغة (افْعَل) يدل على طلب إحداث الفعل في المستقبل[٤٤]؛ وعلى أساس ما تقدم من وصف للفعل توجد في العربية صيغ أخر تشترك في هذا الوصف أو جزء منه ممّا حدا بالعلماء أن يصطلحوا عليها بـ (الفعل)، وهي على التفصيل الآتي:

ينماز هذا المصطلح بدلالته على الكثير من المفاهيم تقع بمجملها تحت مصطلح الفعل، فقد أطلقه النحويون قديماً وحديثاً على أحد أقسام الكلمة، وهو معناه العام وأطلقه الخليل وأراد به اسم المصدر قال: «النَّبْتُ: الحشيشُ والنَّباتُ فِعلهُ ويُجرَي مُجرَى اسمِه، نقول: أنبتَ اللهُ النباتَ إنباتاً ونباتاً ونحو ذلك»[٤٥]، وأطلقه وأراد به المصدر، قال: «الحَنانُ: الرحمةُ، والفعلُ التحنّنُ»[٤٦]، وقال سيبويه: «وقد يقولون: الحلب وهم يعنون اللبن، ويقولون حَلَبْتُ حلباً، يريدون الفعل الذي هو مصدر»[٤٧]، ونحا الكوفيون منحى البصريين في إطلاق مصطلح الفعل على المصدر، حتى نُسب إليهم، قال الفرّاء: «بشِق الأنفس، أكثر القراء بكسر الشين، ومعناها: إلا

بجهد الأنفس، و كأنه اسمٌ، وكأنَّ الشَّق فعل كما توهّم أنَّ الكُره اسم وأنَّ الكَره الفعل»[٤٨]، وقال ثعلب: «ورجلٌ زورٌ وفطرٌ وصومٌ وعدلٌ...لا يثنى ولا يجمع لأنه فعلٌ»[٤٩]، يريد لأنه مصدر، وارتضى الدكتور مهدي المخزومي هذه التسمية للكوفيين وسوغها بأنَّ المصدر هو اسمٌ ماسوى الزمان من مدلولي الفعل ولا فرق بينه وبين الفعل إلاّ من حيث الدلالة على الزمان[٥٠]، وبقيت دلالة مصطلح الفعل على المصدر موجودة إلى زمن متأخر عند العكبري (ت٦١٦هـ)، قال: «والفعل نحو: القيام والإكرام»[٥١].

واشترك مصطلح الفعل وتعددت دلالته عند الفراء فقد أطلقه وهو يريد (اسم الفاعل)، أو صيغة (فاعل)، قال في تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ بالِغُ أَمْرِهِ﴾[٥٢]، «و(بالغ أمره) و ﴿وَأَنَّ اللهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكافِرِينَ﴾ و (موهنُ كيدِ الكافرين)، وللإضافة معنى مضى من الفعل، فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثر الإضافة فيه، فتقول: «أخوك آخذُ حقِه»[٥٣]، ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ إطلاق مصطلح الفعل على اسم الفاعل تعبير كوفي يريدون به (الفعل الدائم)[٥٤]، وسوّغ الدكتور أحمد مكي الأنصاري هذا الاشتراك بأنه من باب الاختصار[٥٥].

وأثار مصطلح الكوفيين نقد البصريين، فاضطر الكوفيون إلى أن يعللوا استعمالهم لهذا المصطلح، ويتضح ذلك بما دار بين المبرد وثعلب، قال ثعلب: «كلمتُ ذات يوم محمد بن يزيد المبرد البصري، فقال: كان الفراءُ يناقض، يقول: قائمٌ فِعلٌ، وهو اسمٌ، لدخول التنوين عليه، فإذا كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان فعلاً فلا ينبغي أن تسميه فِعلاً، فقلت الفراء يقول: قائمٌ فعلٌ دائمٌ لفظهُ لفظُ الأسماء، لدخولِ دلائلِ الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل، لأنه ينصب، فيقال: قائمٌ قياماً، وضارب زيداً، فالجهة التي هو فيها اسمٌ ليس فيها فعل والجهة التي هو فيها فعل ليس فيها

اسم...»[٥٦]، فالكوفيون جعلوا وظيفةَ اسمَ الفاعل وعمله النحويّ حجة لهم فهم يرون أنَّ الفعلَ الحقيقي يعملُ النصبَ واسم الفاعل يعمل النصبَ أيضاً، وزادَ اسم الفاعل بأنَّ الحدثَ فيه دائمٌ غير منقطع، لذا سموه فعلاً وسموه دائماً[٥٧]، واتسع استعمال مصطلح الفعل عند الفراء وكثرت دلالاته؛ ففضلاً عن المصدر واسم الفاعل، فقد أطلقهُ على الخبرِ والصفةِ واسم المفعول، قال: «وإنَّما رَفَعتْ العربُ النعوتَ إذا جاءت بعد الأفاعيل في (إنَّ) لأنهم لم يجدوا في تعريف المنصوب اسماً منصوباً، وفعله مرفوع فرفعوا النعت...»[٥٨]، وقال: «تقول: إن كانَ أحدٌ صالحٌ ففلان، ثمّ تلقي (أحداً)، فتقول: إن كان صالح ففلان، وهو غير مؤقت فصلح نعته مكان اسمه، إذا كانا جميعاً غير معلومين، ولم يصلح ذلك في المعرفة لأنَّ المعرفة مؤقتة معلومة، وفعلها غير موافق للفظها، ولا لمعناها»[٥٩]، وقال «... وقد أدخلت العرب الباء في الفعل التي تليها فقالوا: لا بالحصُور ولافيها بسوّار»[٦٠].

واستعمل ابن جني (ت٣٩٢هـ) مصطلح الفعل وأطلقه على ما يقابل أسماء الأفعال[٦١]، ذكر الأشموني هذا المعنى لهذا المصطلح ونسبه إلى الكوفيين وبعض البصريين[٦٢]، والذي سوغ هذا الاستعمال أنَّ أسماء الأفعال لها دلالة الفعل نفسها، بل منها ما يعمل عمل الفعل، ويفيد فائدة الفعل من الأمر والنهي والزمان... وهكذا استثمر النحويون الطاقة الاصطلاحية لمصطلح الفعل، فتعددت دلالاته عندهم.

المحور الثالث

الاشتراك اللفظي في مصطلح الحرف

الحرف لغةً: تعني كلمة الحرف في المعجم طرف الشيء وجانبه، وشفِرَه، وحدَّه، من ذلك حرف السيف، حدّه وناحيته، وفلان على حرف من أمره أي ناحية منه إذا رأى شيئاً لا يعجبه عدل عنه، والحرف: الناقة الصلبة تُشبّه بحرف السيف، وقيل: هي الضخمة تشبيهاً لها بحرف الجبل(٦٣).

والحرف من حروف الهجاء، وكل كلمة تثبت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني تسمى (حرفاً)، وإن كان بناؤها بحرفين أو أكثر، مثل: حتى، وهل، وبل، ولعلّ(٦٤)، وكل كلمة تُقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرفاً، يُقال: يقرأ هذا الحرف في حرف ابن مسعود، أي: في قراءته(٦٥)، من ذلك يتبين أنَّ لفظ الحرف يعني ما كان جزءاً من الشيء، أو صفة له، أو وجهاً من وجوهه.

أما في الاصطلاح: فلا تبتعد دلالة لفظ الحرف في اللغة عن دلالته في الاصطلاح، فهو يُطلق للدلالة على مجموعة مفاهيم بحسب مجال دراسته، ففي النحو يعني: كل كلمة أبانت معنىً في غيره، ولم يكن من جُزأي الجملة خلافاً للاسم والفعل، نحو: لام الجرّ، وبائه، وهل وقد وسوف، وغيرها، ولم تقترن بزمن، وهو ثلاثة أقسام: حرف مشترك بين الأسماء والأفعال، وحرف مختص بالأسماء، وحرف مختص بالأفعال(٦٦).

يظهر من هذا أنَّ الحرف يعطي دلالة بالاعتماد على كلمةٍ غيره، وقد خالف ذلك بهاء الدين بن النحاس (ت ٦٩٨هـ)، إذ رأى أنَّ الحرف يدل على معنى في نفسه، قال: «والفرق بينه وبين الاسم والفعل أنَّ المعنى المفهوم منه مع غيره أتمّ ممّا يفهم منه عند الإفراد، خلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما عند الإفراد»[٦٧].

وانتقد بعض المعاصرين هذا المذهب بحجة أنهم لم يلحظوا أنّ للحروف في اللغة العربيّة دلالاتها المعجمية الخاصة التي لاسبيل إلى تجريدها منها، والتي تفيدها مع السبك التركيبي وقبله معاً[٦٨]، وحاول آخرون أن يضعوا تعريفاً للحرف، ولكنه لم يخرج عن دائرة القدماء، فقد عرّفه الدكتور هادي عطية مطر بأنه: «كل حرف له معنى في نفسه، وله معانٍ أُخر لا تظهر إلاّ أن يكون الحرف مع غيره، أي تلاحظ معاني أخر للحروف عند التراكيب اللغوية المختلفة»[٦٩]، ويبدو أنّ ما وضع من تعريف للحرف ليس خاصاً به، على الرغم من صحته ودقته إلاّ أنه قد يكون كذلك حال كل كلمة إذا ما أفردت فإنها لا تفيد قيمة لغوية حقيقية إلا أنّ حاجة الحرف إلى التركيب المفيد أقوى؛ لأنَّ معناه لا يتضح إلا به[٧٠].

وقد أثار مصطلح الحرف انتباه بعض العلماء فأخذوا يضعون تعليلاً لتسميته بذلك؛ فمنهم من يرى أنَّ الحروف إنما سمّيت كذلك؛ لانحرافها من مذهب الاسم والفعل في أكثر عوارضهما، كالإعراب ودخول حروف الزيادة، والإسناد والتصرّف؛ وأمّا لأنها لمّا لم يُسند إليها صارت طرفاً في الكلام[٧١]، ويرى بعضهم بأنها حدٌما بين القسمين، أي: الاسم والفعل ورباطٌ لهما، فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ماهو متصل بها[٧٢]، ويرى بعضهم أنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر فصارت كالحروف والحدود له[٧٣]، وبعضهم يرى أنّ الحرف لا يظهر معناه

إلاّ في غيره فشُبّه بحرف الشيء الذي هو طرفه، لاعتماد الطرف على غيره، سواء أكان جزءاً من اللفظة أم من حيث ضعفه وعدم ائتلاف كلام تام منه[٧٤]، ويقول ابن بابشاذ (٤٦٩هـ): «وإنما لُقّب هذا النوع حرفاً؛ لأنه أُخذ من حرف الشيء وهو طرفه من حيث كان معناه في غيره، فصار كأنه طرف له»[٧٥]، وإذا كان ثمة وجه لبعض هذه التعليلات، فأنسبها هو ما يرى أنَّ تسميته حرفاً إنما هي لاحتياجه إلى غيره كاحتياج الظرف من الأشياء إلى ما سواه؛ وهو يمثل جنساً لفظياً يختلف عن الاسم والفعل؛ وعلى أساس ذلك فقد ورد الاشتراك بمصطلح الحرف وحمل دلالات عدة تتحدد تبعاً للسياق التي ترد فيه، فهو يعد ثالث ثلاثة مصطلحات شكلت أساس نظام اللغة العربية، كما روي في الصحيفة التي ألقاها الإمام علي عليه السلام إلى أبي الأسود الدؤلي (ت٦٨هـ)[٧٦]، وروي في سيرة أبي الأسود يوم بدأ النحو على يديه، وقبل أن يكون الدرس النحوي مشروع خلاف أنَّ أبا الأسود لقي ابن صديق له فسأله عن أبيه ثم قال له: «... فما فعلت امراته التي كانت تزارّه وتمارّه وتشارّه وتضارّه؟ قال طلقها وتزوّج غيرها فحظيت عنده ورضيت وبظيت، قال أبو الأسود: فما معنى بظيت؟ قال حرف من اللغة، لم تدر من أيّ بيض خرج ولا في أيّ عش درج، قال: يا ابن أخي لا خير لك فيما لم أدر»[٧٧]، ومن السياق يتضح أنّ القائل أطلق مصطلح الحرف وأراد به الفعل (بظيت)، وأنَّ أبا الأسود تقبل اصطلاحه وفهم ما يرمي إليه.

وأطلق الخليل مصطلح الحرف وأراد به حرف المبنى قال: «فإذا سُئلت عن كلمة وأردت أن تعرف موضعها فانظر إلى حروف الكلمة»[٧٨]، وأطلقه على حرف المعنى من ذلك قوله: «لو حرف أمنية، كقولك: (لو قدم زيد)[٧٩]»، وقال: «ما: حرف يكون جحداً كقوله تعالى: ﴿ما فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[٨٠]»[٨١]، وأطلق سيبويه مصطلح الحرف واتسعت دلالته عنده ليدخل فيها الاسم والفعل[٨٢]، فقد أطلقه على الضمائر[٨٣]، وأطلقه على أفعال المقاربة[٨٤]، ثمّ وضع ثالثاً في تقسيم

الكلام (اسم وفعل وحرف)[٨٥]، ثم أطلقه وهو يريد البناء الصرفي بعامة، قال: «وأما الألف فتلحق ثالثة فيكون الحرف على مثال (فعالل) في الاسم والصفة»[٨٦]، ولم يلتزم به الكوفيون فقد جعلوا مصطلح (الأداة)، مكان مصطلح الحرف[٨٧]، وقد رجّح بعض الباحثين التسمية الكوفيّة، بحجة أنها أكثر دقة، ولعدم التباسها بمصطلح آخر كما هو الحال في مصطلح الحرف الذي يُطلق على حرف الهجاء وحرف المعنى[٨٨].

وورد الاشتراك اللفظي في مصطلح الحرف عند الفراء واتسعت دلالته وتعددت معانيه، فقد أطلقه على أسماء الاستفهام، نحو (مَن وما وأين ومتى وكيف)[٨٩]، وأطلقه أيضاً على أفعال القلوب، قال: «ولو أدخلت العرب (أنْ) قبل (ما) فقيل: علمتُ أنَّ مافيك خيرٌ، وظننت أنَّ مافيك خير كان صواباً، ولكنهم إذا لقي شيئاً من هذه الحروف أداة مثل (إنْ) التي معها اللام، أو استفهام كقولك: (اعلم لي أقام عبدالله أم زيدٌ (أو لئن) ولو اكتفوا بتلك الأداة فلم يدخلوا عليها لا أنْ)[٩٠]، وأطلقه أيضاً على القراءة القرآنية، قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخاً﴾[٩١] وفي حرف عبدالله ومنكم مَنْ يكون شيوخاً، فوحد فعل (مَنْ)، ثُمَّ رجع إلى الشيوخ فنوى بـ (مَنْ) الجمع...»[٩٢].

وورد الاشتراك اللفظي في مصطلح الحرف عند المبرد فقد أطلقه وهو يريد القراءة القرآنية قال: «فأمّا قراءَة من قرأ (معائش) فهمز فإنّه غلط، وإنَّما هذِه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نُعَيْم ولم يكن لَهُ علم بالعَرَبيَّةِ ولَهُ في القُرآن حُرُوف قد وقفَ عَلَيْها»[٩٣]، وأطلق مصطلح الحرف وهو يريد الاسم، من ذلك قوله «واعلم أنَّ حروفَ الاستفهام مختلفةُ المعاني مستوية في المسألةِ»[٩٤]، وغيرُ خفي أنَّ أدوات الاستفهام ليس فيها إلاّ حرفان، الهمزةُ وهل، فالمبردُ ذَكَر الحروف وهو يريد الأسماء.

واشترك مصطلح الحرف وتعددت دلالته عند ثعلب (ت٢٩١هـ) فقد أطلقه على (بئس) وهي فعل يفيد الذم، فهو يذكر الحرف و يريد الفعل، قال: «كان الفراءُ يكره أن يجعلَ بِئْسما ولعلما حرفاً واحداً وعند هؤلاء ليتما ولعلما وكل هذه الحروف شيء واحد ومابعده استئناف»[٩٥]، وقال أيضاً: «والعربُ تُشبه الحرفَ بالحرفِ وإنْ خَرجوا عن بابِه»[٩٦]، وهنا يذكر الحرفَ ويريد الشيءَ، أي: العربُ تشبه الشيءَ بالشيء.

واشترك مصطلح الحرف عند ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) فقد أطلق الحرف ويريد الفعل من ذلك قوله: «ليس في كلامِ العربِ فَعَل يَفعَل، لما ليس فيه حرف الحلق عينا أو لاماً إلاّ عشرة أحرف، أبى يأبى، جبى يجبي... ولم يحك سيبويه إلاّ حرفاً واحداً وهو: أبى يأبى»[٩٧].

واشترك مصطلح الحرف عند ابن عصفور (ت٦٩٦هـ) فقد أطلق الحرف ويريد الضمير، قال: «لا تقول (تراك زيد) فإن اتصلت به كاف مخاطبة نحو قولهم: رويدك زيداً، كانت حرف خطاب بمنزلتها في (ذلك)»[٩٨].

... الخاتمة ...

استدل البحث على أنَّ ظاهرة الاشتراك اللفظي موجودة في المصطلح النحوي، إذ يحمل المصطلح الواحد دلالات متباينة، وهو آت من طبيعة اللغة العربية التي تتميز بالاشتراك، وبين البحث أنَّ للسياق أثراً بالغاً بتحديد دلالة المصطلح المشترك، وصرف مايُدّعى من التباس أو إبهام أو غموض فيه، وبين البحث أنَّ تعدد دلالات المصطلح الواحد (الاشتراك)، ليس عيباً كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين، بل هو ثراءٌ على المستوى الدلالي للألفاظ العربية،إذ إنَّ لبعض الألفاظ طاقة اصطلاحية استثمرها النحويون في بناء المصطلحات.

وأخيراً يوصي البحث بدراسة المصطلح النحوي وتضمين بعض مفردات المناهج الدراسية في الجامعات لدراسته واستيعابه، إذ إنَّ المصطلحات أدوات العلوم ومعرفة العلم وتقريبه إلى الأذهان متوقف على معرفة مصطلحاته، والحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

---

١. لسان العرب، ابن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت، ط٣، (شرك): ١٢/ ٤٤٩.
٢. الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط٣ ، ٢٠٠٦ م: ١/ ٢٤.
٣. الصاحبي في فقه اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٩٩٧م: ٢٦٩.
٤. المصدر نفسه: ٩٦.
٥. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م: ١/ ٣٦٩
٦. تصحيح الفصيح، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١ ، ١٩٧٥ م: ١/ ١٦٧
٧. دلالة الألفاظ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط١ ، ١٩٥٨م: ٣٣
٨. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، ط١ ، ٢٠١٢م:١٦

٩. قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد (بحث)، علوم اللغة، دراسات علمية محكمة،مجلد ٩،ع١، دار غريب،القاهرة: ٩٧.
١٠. من إشكاليات المصطلح النحوي (بحث)، مجلة العميد، ع١،٢ آب،٢٠١٢ م:١٤٠.
١١. دور الكلمة في اللغة، دار الطباعة القومية، ١٩٦٢ م: ٦٠.
١٢. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، دار ومكتبة الهلال:٧/ ٢٣١، وينظر مقاييس اللغة،لأحمد بن فارس، دار الفكر، ١٩٩٧م، (وسم): ٦/ ١١٠.
١٣. ينظر المصدر نفسه: ٧ / ٢٣١.
١٤. ينظر التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، د. ت: ٢٤، وشرح الحدود النحوية، عبدالله الفاكهي، دار النفائس، بيروت،١٩٩٠م: ١٤٠.
١٥. أمالي الزجاجي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م: ٦٩.
١٦. التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، الدار اللبنانية، بيروت، ط١، ٢٠١١ م: ١١٢-١١٣.
١٧. ينظر المصطلح الصرفي في العين والكتاب ودقائق التصريف (أطروحة)، علي جميل السامرائي،جامعة الموصل،١٩٩٠م:٢٩٦
١٨. الكتاب: ١/ ١٢، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٥٣.
١٩. المصطلح النحوي نشأته وتطوره،حتى أواخر القرن الثالث الهجري، للدكتور عوض حمد القوزي، جامعة الرياض، ط١، ١٩٨٩: ١٠٣.
٢٠. المصطلح النحوي في كتاب سيبويه، (رسالة ماجستير)، صباح عبدالهادي كاظم، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٠م: ٣٦.
٢١. ينظر أمالي الزجاجي: ٦٩.
٢٢. العين: ٥/ ٢٢٤.
٢٣. المصدر نفسه: ٣/ ٣٧
٢٤. ينظر: الكتاب:١/ ٢٤٢
٢٥. ينظر: المقتضب، لمحمد بن يزيد المبرد، عالم الكتب، بيروت: ٢/ ٢٥.
٢٦. الكتاب: ٣/ ١١٩.
٢٧. الكتاب: ٣/ ١٢٠.
٢٨. المصدر نفسه: ٤/ ٥.
٢٩. معاني القرآن، دار السرور، سلسلة تراثنا، د. ت: ٢/ ٤٢٠.
٣٠. معاني القرآن: ١/ ٤٢٢.

٣١. المصدر نفسه: ٢ / ٢٦٤.
٣٢. المصدر نفسه: ١/ ٣٣٣.
٣٣. سورة النحل: ٣٦.
٣٤. معاني القرآن: ٢/ ٩٩.
٣٥. الكامل في اللغة والأدب، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧ م: ١/ ١٩٧.
٣٦. شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٧٥م: ١/ ٣٠٨.
٣٧. شرح القصائد السبع الجاهليات، دار المعارف، ١٩٦٣: ١٦٤.
٣٨. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤٠٣هـ: ٨٩.
٣٩. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣٧٨.
٤٠. الزاهر في معاني كلمات الناس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢ م: ١/ ٢٢١.
٤١. ينظر اللمع في العربية، دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ت: ١٨٩.
٤٢. المصدر نفسه: ١١٤.
٤٣. ينظر لسان العرب: (فعل): ١١/ ٦٢٩.
٤٤. ينظر:الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ت: ٥٢ -٥٣.
٤٥. العين: ٨ / ١٢٩.
٤٦. المصدر نفسه: ٣ / ٢٩.
٤٧. الكتاب: ٤ / ٤٢.
٤٨. معاني القرآن: ٢/ ٩٨، وينظر أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الأنصاري، القاهرة، ط١، ١٩٦٤ م:٤٥١.
٤٩. مجالس ثعلب، دار المعارف، ط٥، ٢٠٠٦ م: ٢٠٨.
٥٠. ينظر: ملاحظات على كتاب (أبو زكريا الفراء)، مجلة اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢ م: ٢٣.
٥١. اللباب: ١/ ٤٠٥.
٥٢. سورة الطلاق: من الآية: ٣.
٥٣. معاني القرآن: ٢/ ٤٢٠.
٥٤. ينظر: معاني القران للفراء: ٢/ ٨٠- ٨١، ومجالس ثعلب:٢٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٨١ م:١/ ١٣٥، والأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٩م:١/ ١٨٣، ومجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، الكويت، ط٢، ١٩٨٤م: ١/ ٣١، ٢٤٩، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت،ط٣، ١٩٨٦ م:٣١٠.

٥٥. ينظر:أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو:٤٥١.
٥٦. مجالس العلماء:٣٤٩.
٥٧. ينظر: مصطلح النحو الكوفي دلالة ونسبة، بحث، د. عبد القادر عبد الرحمن، مجلة الأستاذ، ع٢٤: ١٤٧.
٥٨. معاني القرآن: ١/ ٤٧١.
٥٩. المصدر نفسه: ١/ ١٨٥.
٦٠. المصدر نفسه: ٢/ ٤٣.
٦١. ينظر الخصائص: ٣/ ٤٩.
٦٢. ينظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٩٩٨ م: ٣ / ٢٨٨. وهمع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، المكتبة التوفيقية، مصر،(د. ت): ٣/ ١٠٤.
٦٣. ينظر: العين: ٣/ ٢١٠-٢١١.
٦٤. ينظر: لسان العرب: ١/ ٦١٠-٦١١.
٦٥. ينظر: تاج العروس، للزبيدي، دار الهداية، (د.ت): ٢٣/ ١٢٨-١٣٣.
٦٦. ينظر:الإيضاح العضديَ، أبو علي الفارسي، دار التأليف بمصر، ١٩٦٩ م: ٢١٥، والحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار، دراسة ومعجم (أطروحة)، زاهدة عبدالله العبيدي، جامعة الموصل: ١٩٤-١٩٩.
٦٧. همع الهوامع: ١/ ٩.
٦٨. ينظر: تقويم الفكر النحوي،لعلي أبو المكارم: ٨١.
٦٩. نشأة دراسة حروف المعاني وتطورها، د. هادي عطية مطر، دائرة الحرية للطباعة، بغداد،١٩٨٥ م: ٤٢.
٧٠. ينظر: النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، د. محمد صلاح الدين، جامعة الكويت، ١٩٧٩ م: ٣٥.
٧١. ينظر: سّر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ١٣:١٩٨٢-١٤.
٧٢. الإيضاح في علل النحو: ٤٤.
٧٣. سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠ م: ١/ ١٧.
٧٤. الجنى الداني، المرادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢ م: ٨٨.
٧٥. شرح المقدمة المُحْسِبَة، المطبعة العصرية،الكويت، ط ١، ١٩٧٦ م: ١/ ٢١٥.
٧٦. ينظر: أمالي الزجاجي،: ٦٩.

٧٧. أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، ١٩٦٦ م: ١ / ١٦.
٧٨. ينظر: العين: ١/ ٤٧.
٧٩. ينظر: المصدر نفسه: ٨ / ٣٤٨.
٨٠. سورة النساء: ٦٦.
٨١. العين: ١/ ٤٣٤.
٨٢. ينظر: الكتاب: ١/ ٣٩٣، ٤٧٩.
٨٣. ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٩٣.
٨٤. ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٤٧٩.
٨٥. ينظر: الكتاب: ١/ ٢، ٤/ ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٤٩.
٨٦. المصدر نفسه: ٤/ ٢٩٤.
٨٧. ينظر: مدرسة الكوفة: ٣١٠-٣١١.
٨٨. ينظر: المصدر نفسه: ٣١١.
٨٩. ينظر: معاني القران: ١/ ٨٥.
٩٠. المصدر نفسه: ٢ / ٢٠٧.
٩١. سورة غافر من الآية: ٦٧.
٩٢. معاني القرآن: ٣/ ١٠-١١.
٩٣. المقتضب: ١/ ٦٤- ٦٥.
٩٤. المصدر نفسه: ٢/ ٢٩٤.
٩٥. مجالس ثعلب: ٢/ ٣٤٣.
٩٦. المصدر نفسه: ٢٤٩.
٩٧. ليس في كلام العرب، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٧٩ م: ٢٨ – ٢٩.
٩٨. المقرب لابن عصفور: ١٤٧.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الأنصاري، القاهرة، ط١، ١٩٦٤م.

٢. أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ) تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبدالمنعم خفاجي،الناشر: مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦ م.

٣. الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ) تحقيق: عبدالحسين الفتلّي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٩٩.

٤. أمالي الزجاجي،لأبي القاسم الزجاجي، (ت ٣٣٧ هـ) تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧ م.

٥. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط١، دار التأليف بمصر، ١٩٦٩ م.

٦. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ت.

٧. تاج العروس في جواهر القاموس، لأبي الفيض مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د. ت).

٨. التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، (ت٦١٦هـ) تحقيق: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الدار اللبنانية، بيروت، ط١، ٢٠١١ م.

٩. تصحيح الفصيح، عبدالله بن جعفر بن درستويه (ت٣٤٧هـ) تحقيق: عبدالله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥م.

١٠. التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، ضبط وتصحيح جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، د. ت.

١١. تقويم التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٧٥م.

١٢. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩م) تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١٣. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ) الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د. ت.

١٤. دلالة الألفاظ،للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٨ م.

١٥. دور الكلمة في اللغة، ستيفن ألمان، ترجمه وقدم له وعلق عليه، الدكتور كمال بشر، دار الطباعة القومية، ١٩٦٢ م.

١٦. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، تحقيق: د. محمّد محمّد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤٠٣هـ.
١٧. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ) تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢ م.
١٨. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠ م.
١٩. سر الفصاحة، أبو محمد عبدالله بن محمد سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت٤٦٦هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٢ م.
٢٠. شرح الأشموني على ألفية إبن مالك، لنور الدين الأشموني (٩٠٠هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٩٩٨م.
٢١. شرح الحدود النحوية، لعبدالله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ) تحقيق وتقديم: الدكتور محمد الطيب الإبراهيمي، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.
٢٢. شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
٢٣. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور محمد فهمي حجازي، محمد هاشم عبدالدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٨.
٢٤. شرح المقدمة المُحسِبَة،لابن بابشاذ طاهر بن أحمد النحوي (ت٤٦٩هـ) تحقيق: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية،الكويت، ط١، ١٩٧٦م.
٢٥. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن الحسين بن فارس(٣٩٥هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
٢٦. العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتب الهلال، د. م، د. ت.
٢٧. الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.
٢٨. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠هـ) تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٦ م.
٢٩. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥ م.
٣٠. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (ت٧١١هـ) دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٣١. اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ) تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ت.
٣٢. ليس في كلام العرب، لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) تحقيق: الدكتور أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.
٣٣. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، ط٥، ٢٠٠٦م.
٣٤. مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
٣٥. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.
٣٦. المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة ١٩٨١م.
٣٧. مراتب النحويين، لأبي الطيّب اللغوي (ت٣٥١هـ) تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، الكويت، ط٢، ١٩٧٤م.
٣٨. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٣٩. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، للدكتور عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨٩ م.
٤٠. معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، سلسلة تراثنا، د. ت.
٤١. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، للدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١١م.
٤٢. مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس القزويني (ت٣٩٥هـ) تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
٤٣. المقتضب، لمحمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
٤٤. المقرب، لأبن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) تحقيق: الدكتور عبدالستار الجواري، والدكتور عبدالله الجبوري، مطبعة العانيّ، بغداد، ط١، ١٩٧٢ م.
٤٥. النحو الوصفي من خلال القران الكريم، الدكتور محمد صلاح الدين، جامعة الكويت ١٩٧٩م.

٤٦. نشأة دراسة حروف المعاني وتطورها، الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥م.
٤٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ت.
٤٨. الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار، دراسة ومعجم، زاهدة عبدالله العبيدي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٤م.
٤٩. المصطلح الصرفي في العين والكتاب ودقائق التصريف، دراسة موازنة، أطروحة دكتوراه، علي جميل السامرائي، كلية الآداب، جامعة الموصل،١٩٩٠م.
٥٠. المصطلح النحوي في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، صباح عبد الهادي كاظم، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٠ م.
٥١. مصطلح النحو الكوفي دلالة ونسبة، للدكتور عبدالقادر عبدالرحمن السعدي، مجلة الأستاذ، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، العدد ٢٤، ٢٠٠١ م.
٥٢. ملاحظات على كتاب (أبو زكريا الفراء)، للدكتور مهدي المخزومي، مجلة اللغة العربية، دمشق ١٩٧٢م.
٥٣. من إشكاليات المصطلح النحوي، بحث منشور في قسمين: في المصطلح الكوفي موازنة واستدراك ومصطلحات ليست كوفية، للدكتور سعيد جاسم الزبيدي، مجلة العميد، تصدر عن العتبة العباسية المقدسة، المجلدان: ٢،١ الإعداد: ٤،٣،٢،١، ٢٠١٢ م.